الثامنة ـ الإرادة: وهي صفة يتأتّى بها تـخصيص الـممكن[1] ببعض ما يـجوز عليه[2].

ومعنى ذلك أنّ الـممكنات نسبتها إلـى قدرته تعالـى علـى حدّ سواء[3]، فلو اختصّت بوجود بعضـها دون بعـض لزم العجز، فإذًا لا بدّ لتخصيص بعض الـممكنات بالوقوع دون مقابله من صفة أخرى، وليس إلّا صفة الإرادة[4].

---

(1) (أل) فيه استغراقيّة، إشارة إلـى فساد مذهب الـمعتزلة الذين خصّصوا تعلّق الإرادة بالـخير دون الشرّ، كمـا سيأتـي.

(2) قوله: (ببعض ما يـجوز عليه) أي من الأمور الـمتقابلات المشار إليها بقول الشيخ القصار:

اَلْـمُمْكِنَـاتُ الْـمُتَقَـابِلاتُ ... وُجُودُنَـا وَالْعَـدَمُ الصِّـفَاتُ
أَزْمِنَـةٌ أَمْكِنَـةٌ جهـاتُ ... كَـذا الْـمَقَادِيرُ رَوَى الثِّقَـاتُ

فالوجود والعدم واحد، فالإرادة تـختص بالوقوع: الوجود بدلا من العـدم أو العكـس، والبيـاض مـثلا بـدل مـن السـواد أو العكـس، والزمان الـمخصوص دون غـيره مـن الأزمنـة أو العكـس، والـمكان الـمخصوص دون غـيره مـن الأمكنـة أو العكـس، والـجهة الـمخصوصة دون غيرها من الـجهات أو العكس، والـمقدار الـمخصوص للجرم دون غيره من الـمقادير أو العكس.

(3) قوله: (ومعنى ذلك أنّ الـممكنات نسبتها إلـى قدرته تعالـى علـى حدّ سواء) أي فليس بعضها أيسـر ولا بعضها بصعب وإن بلـغ فـي العظمة ما بلغ، قال تعالـى: {إِنَّمَـا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ} [النحل: 40].

وأمّا قوله تعالـى: {وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْـخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ} [الروم: 27] فليس الـمرا د به أنّ الإعادة أهـون عليـه مـن البـدء، فيلزم التفاوت كمـا هو ظاهر اسم التفضيل، بل اسم التفضيل بمعنى الوصف الذي لا تفضيل فيه، أي هيّن عليه، علـى حـدّ: (الأشـجّ والناقص أعدلا بني مروان)، أي عادلاهم، أو للزيادة الـمطلقة، لا باعتبار مفضّل عليه، أي وهو فـي غاية السهولة عليه فـي نفسـه، فـلا يلزم حينئذ أنّ البدء ليس كذلك، قال الشـيخ زروق: ومـن قـوي إيمـانه بالقـدرة لا يكـون عنـده شيء أقـرب مـن شيء، واسـتغراب الـخوارق من ضعف اليقين بالقدرة. اهـ انظر طيّب.

(4) قوله: (وليس إلّا صفة الإرادة) أي لأنّ التخصيص تأثير، فلا يكون إلّا صـفة مـؤثّرة، والعلـم غـير مـؤثّر، بـدليل تعلّقـه بالواجـب والـمستحيل، وكذا السمع والبصـر والكلام والـحياة، فلم يبق إلّا القدرة، وقد أبطلنا أن تكـون مـخصّصة، فلـم يبـق للتخصـيص إلّا صفة الإرادة.

فإن قلت: ما قيل فـي القدرة يقال فـي الإرادة؛ لاستواء نسبتها بالصلاحية إلـى الـجميع، فإنّ لـها تعلّقـين: تنجيزيًّـا وصـلاحيًّا، كمـا سيأتـي، والصلاحيّ عامّ، فمـا خصّصـتْه بـالوجود فهـي صالــحة لأن تـخصّصه بالعـدم، ومـا خصّصـتْه بالعـدم فهـي صالــحة لأن تـخصّصه بالوجود، وما خصّصتْه بوقت فهي صالـحة لأن تـخصّصه بمـا قبله أو بمـا بعده وهكذا، فيحتـاج التخصـيص حينئـذ إلــى الترجيح بصفة أخرى ويتسلسل.

أجيب: بأنّ الإرادة من صفة نفسها التخصيص والترجيح، فإذا خصّصت فلا يقال: لا بدّ من ترجيح آخر؛ لأنّ الصفة النفسـيّة للشيـء لا تعلّل، فلا يقال: لـم كان العلم كاشفا؟ مثلا، ولا كذلك القدرة، إذا ليس التخصيص من مقتضيات ذاتها...................... =

التاسعة ـ العلم: وهو صفة ينكشف بها المعلوم[1] على ما هو به[2] انكشافًا لا يحتمل النقيض[3] بوجه من الوجوه[4].

قال في شرح المقدّمات: يعني بالمعلوم كلّ ما يصحّ أن يُعلم، وهو كلّ واجب وكلّ مستحيل وكلّ جائز، ومعنى (ينكشف) أي يتّضح[5] ذلك المعلوم لمن قامت به تلك الصفة، ويتميّز عن غيره اتّضاحًا لا خفاء معه، وهذا مخرج للظنّ[6] والشكّ والوهم، فإنّ الاحتمال الواقع فيها يمنع من انكشاف ذلك المظنون والمشكوك والموهوم ويوجب خفاء قف* على تمام شرحه لهذا الحدّ في الكبير.

= فإن قلت: لم كان ذاتيًّا للإرادة ولم يكن ذاتيًّا للقدرة؟

أجيب: بأنّ هذا من الأسرار التي نهينا عن التعرّض لها، وسبحان من لا يقال في شأنه: لم؟ قاله اليوسي في حواشي الكبرى.

(1) قوله: (صفة ينكشف بها المعلوم) الخ، (صفة) جنس، و(ينكشف بها المعلوم) مخرج للصفات المتعلّقة التي لا تقتضي الانكشاف، كالقدرة والإرادة؛ لأنّهما صفتا تأثير كما مرّ، والصفات التي لا تتعلّق، كالحياة، والمراد بالانكشاف: ما هو أعمّ من التامّ، فلذا أتى بقوله: (انكشافا لا يحتمل) الخ

(2) قوله: (على ما هو به) زيادة في البيان وتصريح على سبيل التوكيد، فأخرج الجهل المركّب الذي هو اعتقاد أمر على خلاف ما هو به. قاله في ك.

(3) قوله: (لا يحتمل النقيض) أي لا يحتمل ما تعلّقت به مع ذلك الانكشاف النقيض بوجه لتمامه.

(4) قوله: (بوجه من الوجوه) أي لا بحسب الذهن ولا بحسب الخارج ولا لأجل تشكيك مشكّك، وذلك لأنّ العلم تلزمه أمور ثلاثة: الجزم، والمطابقة، والثبات، فالعالم بالشيء جازم به، وثابت عليه، ومطابق معلومُه للواقع، فلا يحتمل معلومُه النقيضَ بحسب الذهن؛ لأجل الجزم، ولا بحسب الخارج؛ لمطابقته للواقع، ولا لأجل تشكيك مشكّك؛ لأجل الثبات.

(5) قوله: (أي يتّضح) هكذا بخطّه بـ(أي) التفسيريّة، والصواب إسقاطها؛ لأنّ (يتّضح) خبر قوله: (ومعنى) عبارته في ك نقلا عن شارح المقدمات أنّه بدل، أي وهو الصواب.

(6) قوله: (مخرج للظنّ) أي ومخرج أيضا للاعتقاد الغير الجازم، مطابقا كان أو غير مطابق؛ لأنّه يحتمل النقيض بتشكيك مشكّك، فلا يستمرّ معه الانكشاف. قاله في ك.

تنبيه: أُورِد على هذا الحد أمور:

الأوّل: أنّه صادق بالقديم والحادث، والصواب أن يُحدّ كلٌّ منهما على حدته؛ لأن العلم مشترك بينهما اشتراكا لفظيًّا فقط.. =

....

= الثانـي: التعبير بـ(ينكشف) يوهم حدوث الانكشاف؛ لأنّ الفعل الـمضارع يـدلّ علـى الـحال والاسـتقبال، وهـذا لا يناسب علم الله، وأجيب: بأنّ الأفعال الواقعة فـي التعريف مـجرّدة عن الزمان، ولا دلالة لـها عليه، فكأنّه قيل: صفة يــحصل بها انكشاف ما تعلقت به.

وفيه أنّ الفعل وإن كان الـملاحظ منه الـمصدر وهو الانكشاف، إلا أنّ التعبير بالانكشاف هنا غير لائق مـن جهـة أنّـه انفعـال يوهم حدوث إيضاح بعد خفاء، وهذا وإن ناسب العلم الـحادث لا يناسب علم الله؛ لأنّ علم الباري منزّه عن ذلـك، فـاللائق أن يقال فـي تعريف العلم القديم: (صفة كاشفة لـجميع الواجبات والـجائزات والـمستحيلات علـى ما هي عليه فـي الواقـع كشفا إحاطيًّا فـي الظاهر والباطن لا فرق فـي ذلك بين جليّها وأجلاها، وخفيّها وأخفاها. انظر طيب.

الثالث: الدور؛ لاشتقاق الـمعلوم من العلم، فيتوقّف معرفة الـمعلوم علـى العلم من حيث إنّـه مشـتقّ منـه، ويتوقّـف معرفـة العلم علـى الـمعلوم من حيث إنّه أخذ فـي حدّه. والـحقّ فـي الجواب عنه أنّ الـمراد بالـمعلوم ذاته لا يفيد وصفه العنوانـــي الذي هو العلم.

وأمّا الـجواب بانفكاك الـجهة أو بأنّ الدور معّيّ لا سبقيّ والـمحال الثاني دون الأوّل كمـا للشـريف العلّامـة القـادري فــي شرحه، فكلاهما غير صحيح؛ لأنّ توقّف الـمشتق علـى معرفة الـمشتقّ منه من جهة الـمعنى واللفـظ، ولأنّ معرفـة الــمعرِّف -بالكسر- سبب فـي معرفة الـمعرَّف -بالفتح- فهو سبقيّ لا معّيّ.

* قوله قف الخ كذا في أصله الطبع وليس بيدنا غيره فلعلها مزيدة بالهامش فأدرجت خلال كلام المؤلف وإلا فالشـارح لم يعتـد مثل هذه الحوالة (صالح مراد الهلالي).